



و نتفق مع التقرير ايضاً أن الحاجة اشتدت أكثر من أي وقت مضى لمشاركة الأمم المتحدة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.. لكن بالنظر الى التقرير نجد انه قد ركز وبشكل ملحوظ على محور سيادة القانون على المستوى الوطني.. وابرز فقط نقاطاً محدودة في إطار سيادة القانون على المستوى الدولي ...

بموجب المعاهدات الدولية وكذلك القانون الدولي العرفي وأن تمتثل لها على قدم المساواة. ويجب أيضا تفادي التطبيق الانتقائي للقانون الدولي؛ ويجب أن يحترم الجميع الحقوق المشروعة والقانونية للدول بموجب القانون الدولي؛ و ينبغي أن يشكل مبدأ حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تظل الدول الأعضاء ملتزمة بنظام قائم على قواعد في إدارة علاقاتها مع الدول الأعضاء الأخرى.

السيد الرئيس ،

يؤكد السودان أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في صون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها، أن تجدد التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنه والمحافظة عليه وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون.

السيد الرئيس ،،

التعاون مع الدول في ميدان بناء القدرات والعون الفني، حسب احتياجاتها وظروفها حتى تتمكن من تلم

مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

السيد الرئيس،،

ختاماً نؤكد على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراماً تاماً وظائف وسلطات كل جهاز

من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الخاصة، وأن تحافظ على النزاهة والنزاهة من الأيديولوجيا

الوظائف والصلاحيات ذات الصلة بالميثاق.

ويتطلع وفدي الى تداول مثير حول هذا الموضوع الحيوى والذي تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له

وتدعو السيد الرئيس الى التمكن على القضايا محل التوافق، وأن يركز على القضايا التي تتطلب شفافية تتلاءم مع